اقتصاد

فوق الطاولة

أبعد من «التشاركية» الاقتصادية

علي هاشم

الجاحد وحده من يتنكر للدور الذي لعبه القطاع العام في تكريس العدالة الاجتماعية على مدى الأجيال الخمسة الأخيرة في سورية قبل أن يتحول إلى اتهامه بالبيروقراطية والهدر والفساد. وفق هذا السياق، تتضح أهمية النقاش الوطني على مدى السنوات الأخيرة حول قضية «التشاركية»، إذ إن إقرار قانونها الأسبوع الماضي يعني أن سورية قد فككت «تابوها» الخاص اقتصادياً بحلوه ومره بعدما ساد حياة السوريين على امتداد العقود الماضية.

لم يعد القطاع العام كما كان. ثمة تحولات عميقة طرأت على دوره وفعاليته في الحياة السورية، بعدما أصاب التلف علاقته بالمجتمع والاقتصاد إلى حدود يصعب ترميمها بقدراته الذاتية، لتضاف إلى ذلك التحولات العميقة التي ساقتها معها الحرب التي شنت على سورية.

فقبل الحرب، وفي ظل القدرة التمويلية الحكومية على التصدي لمشاريع عملاقة كما هو حال المرافق العامة، كان للنقاش حول التشاركية معطيات مختلفة عنها اليوم، وكان لوقوف كل منا على مسافة واضحة من الفكرة أن يضفي توازنا نفسيا بين حاجتنا إلى تطوير بنى الاقتصاد وارتباطنا العاطفي المتوارث بالقطاع العام.

ثمة ما هو مختلف اليوم، فالقدرات الذاتية باتت موضع شك في تناسبيتها مع تحديات إعادة الإعمار التي فرضها التدمير الإرهابي المنهج لمؤسسات الخدمات في مختلف أرجاء سورية، ناهيك عن المتطلبات الاستثنائية التي يتوقع حاجتنا إليها ضمن عامل الزمن الضاغط على تطلعاتنا في إعادة النهوض بالاقتصاد الوطني.

إذ، وتبعاً لقدراتنا الذاتية المحدودة على الإيفاء بمتطلبات إعادة الإعمار، يتحول التأخير الناجم عن تراجع التمويل أو ضعف القدرات الفنية في إنجاز المرافق العامة إلى تهمة قانونية بتقويت العوائد المحتملة التي يمكن تحقيقها في ظل بنى موثوقة قادرة على جذب الاستثمار، ففي الأيام القادمة سيكون لكل يوم تأخير منعكساته الكبيرة على تدفق الاستثمار وتوليد فرص العمل، وهذا أمر يفرض منطقا مختلفا كليا حيال قضية «الحفاظ على ملكية الشعب» التي بات يجب تحقيقها من دون الإخلال بمصلحة «هذا الشعب» وتطلعاته والتخفيف من معاناته الاستثنائية بأسرع الأزمنة الممكنة.

في الواقع، إن قضية التشاركية تمتد إلى ما هو أبعد من الملكية والعوائد، فلربما علينا أن نختلف بشكل جيد حول ما إذا كان إشراك رجال الأعمال الوطنيين والدول الصديقة على حد سواء في إقامة وتشغيل المرافق العامة سيسهم في إضفاء مزيد من التشابك المصلحي الذي يكرس تلاحما مصيريا قد يعزز شبكة الحماية الوطنية والجيوسياسية لسورية وأجيالها القادمة، وهذا أمر لا يقل أهمية عن الإعمار ذاته نظرا لأهميته البالغة في الحفاظ على هذا العمران.

لن ينتهي النقاش حول دور القطاع العام وسلامة أدائه بعد صدور قانون التشاركية، بل يجب تحوله إلى قنوات جديدة في ظل البيئة المغايرة التي سوف يكرسها تطبيقه، وعلى الخبراء الوطنيين والأحزاب والنقابات وغيرهم أن يلامسوا عمق دوره في حياتنا الاقتصادية، إذ لم يعد من الممكن تجاهل الحديث عن جدوى بقاء «الدولة» في صناعات كالأحذية والبسكويت والألبان في الوقت الذي تراهن فيه على دور القطاع الخاص في قطاع الخدمات العامة تشغيلا وتسويقا وإنجازا.

مدير المصرف الصناعي لـ«الوطن»:

أغلبية الصناعيين حاصلون على قروض وأكثرهم متعثرون ما يعيق تمويلهم من جديد

محمد راكان مصطفى

بين مدير عام المصرف الصناعي قاسم زيتون أن العنوان الأبرز للعام الفائت ٢٠١٥ هو تكثيف إجراءات الملاحقة القضائية وتسريعها بحق المتعاملين المتخلفين عن السداد.

وأكد في تصريح لـ«الوطن» معالجة معظم الملفات المفقودة في المناطق غير الآمنة بعد خروج العديد من المحاكم عن العمل في هذه المناطق، إضافة إلى استعادة نحو ألف ملف من الملفات المفقودة في محاكم تلك المناطق، وأصبح من الممكن متابعتها من جديد والبدء بإقامة دعاوى بحق المقترضين المتعثرين من أصحاب هذه الملفات، مع تأكيده على قطع خطوات جيدة في هذا المجال.

وكشف زيتون عن وصول العديد من الملفات إلى مرحلة البيع بالمزاد العلني، إضافة إلى العديد من الملفات التي باتت في مرحلة ما قبل البيع والتي من المتوقع وصولها في وقت قريب إلى مرحلة البيع بالمزاد العلني.

مشيراً إلى أن منع سفر أغلب المتعاملين الملاحقين قضائياً عن طريق المحاكم المصرفية نتج عنه قيام العديد من هؤلاء المتعاملين بتسوية أوضاعهم مع المصرف سواء من خلال إجراء التسوية وعودتهم إلى الوضع الطبيعي أو من خلال قيامهم بالسداد الكامل لقروضهم المستحقة لمصلحة المصرف.

وبين زيتون أن خطة المصرف لعام ٢٠١٥ كانت تحصيل نحو ٣ مليارات ليرة سورية على الأقل إلا أن المبالغ المحصلة لم تتجاوز ١,٥ مليار ليرة سورية بسبب وجود الكثير من العقبات التي تواجه عملية التحصيل، بعضها يتعلق بالضمانات وبعضها الصعوبات التي تواجه إجراءات التقاضي التي تحتاج إلى وقت طويل، مؤكداً قيام المصرف بالتنسيق مع مصرف سورية المركزي من أجل حل المشكلات التي تواجه عملية التحصيل وخاصة بالنسبة إلى الملفات المعقدة، كما أنه يتم بالتنسيق مع المصرف المركزي وبالتعاون مع وزارة العدل دراسة المشكلات والعقبات التي تواجه المصارف في تحصيل ديونها أمام المحاكم، بهدف حل هذه الإشكاليات وتذليل العقبات التي تواجه المصارف وبما يضمن تسهيل عملية التحصيل.

ورأى زيتون أن نتائج عمل المصرف في عام ٢٠١٥ على ملفات القروض المتعثرة سوف تظهر خلال العام الجاري ٢٠١٦. مشيراً إلى أن موضوع تحصيل الديون المتعثرة للمصرف سوف تبقى تحتل المرتبة الأولى في مهام المصرف في خطة عام ٢٠١٦.

كما أعرب قاسم عن أمله أن يستطيع المصرف تحقيق تحصيلات خلال العام الحالي أفضل من تحصيلات عام ٢٠١٥ وأن يتم إنجاز خطة المصرف للعام الحالي في تحصيل نحو ٤ مليارات ليرة سورية على أمل الاستفادة من القانون ٢٦ لعام ٢٠١٥ الخاص بتسوية الديون المتعثرة.

وأوضح أن المصرف أوجد حلولاً لخروج بعض الفروع الخارجة عن الخدمة عن طريق إنشاء فروع بديلة فتم نقل فرع درعا إلى مكان آمن في نفس المدينة كما قام فرع حلب بعمله في مقر مؤقت في المصرف المركزي في حلب وتم نقل أعمال فرع الرقة إلى فرع حماة ومقر فرع داريا إلى فرع دمشق (١)، وكذلك تم نقل فرع إدلب إلى فرع حماة وفرع جسر الشغور إلى فرع اللاذقية، مع تأكيده على ممارسة جميع الفروع لعملها دون عقبات تذكر حالياً، كاشفاً عن أن قيمة الأضرار المباشرة للمصرف الصناعي وصلت إلى نحو ٤٠ مليون ليرة سورية بين أضرار مبان وأموال مسروقة.

وعن سيولة المصرف أكد زيتون أن المصرف حالياً يشهد استقراراً في وضع السيولة مبيناً أنه يتم العمل خلال العام الحالي لمحاولة جذب أكبر قدر ممكن من مودعي القطاع العام والخاص، مبيناً أن المصرف خلال الفترة الماضية حاول الاعتماد على الودائع الكبيرة من القطاع العام، مع تأكيده على قيام المصرف بشكل دوري بالقيام باختبارات جهد وفق الأسس العلمية حيث يتم تقديم نتائجها بشكل دوري إلى مجلس الإدارة لتتم مناقشتها، كما تتم إدارة السيولة من خلال خطط تم وضعها من مجلس الإدارة تتم مراجعتها باستمرار عن طريق مديرية مختصة بالعمليات المصرفية في المصرف تراقب ذلك وترفع تقاريرها إلى المدير العام ومجلس الإدارة.

من جهة أخرى أوضح زيتون أن المصرف خلال عام ٢٠١٥ ركز على استكمال أتمتة أعمال المصرف حيث تم الاستلام الأولي للنظام المصرفي وصولاً إلى استخراج كل التقارير المطلوبة كما تم إنشاء مركز بديل وخطة طوارئ خاصة بالسيولة ونسخ احتياطية في أمكنة مختلفة، إضافة إلى تفعيل الموقع الالكتروني الخاص بالمصرف.

وبيّن أن القرارات الخاصة بالمصرف بالعموم يتم اتخاذها بشكل مستقل من مجلس الإدارة وضمن التوجه الحكومي فيما يخص بعض الأعمال والسيولة والتمويل وكذلك ضمن تعليمات مجلس النقد والتسليف.

وفي سياق آخر أكد زيتون ضرورة دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال تمويلها للمساعدة في دعم السوق المحلي بالإنتاج الضروري الذي يغني عن الاستيراد، كما أنه لا بد من النظر في وضع خطة في العام الحالي ٢٠١٦ لدعم الصناعات المتضررة وإعادة ترميمها للإقلاع من جديد وخاصة في المناطق الآمنة، منوهاً بأن أغلبية الصناعيين حاصلون على قروض وأكثرهم متعثرون وهذا يحول دون تمويلهم من جديد حسب نظام عمليات المصارف.

> استعادة ألف ملف مفقود في المناطق غير الآمنة وتحريك الدعاوى من جديد
>
> نصف المستحقات لم تحصل في ٢٠١٥ بسبب المعوقات

خبير إحصائي لـ«الوطن»: الخطة الزراعية غير موفقة والقمح هو المحصول الإستراتيجي الوحيد في سورية

علي محمود سليمان

بلغ إنتاج محصول القمح في سورية ٤١٢ ألف طن خلال العام ٢٠١٥، وفق ما أعلنت مؤسسة الحبوب التابعة لوزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك، وهو أقل بكثير عما كان عليه الإنتاج قبل الأزمة، متجاوزاً عتبة أربعة ملايين طن في حينه. حيث ساهم التأخر في صرف فواتير القمح للفلاحين، والسعر المنخفض للقمح والتكاليف الباهظة للزراعة، وغياب المصارف الحكومية في دعم الفلاح، في انخفاض رقعة الأراضي المزروعة بالقمح، حسبما رأى أكاديميون، محذرين من أن المؤشرات الزراعية تقول إن انخفاض الإنتاج سيستمر في ظل عدم وجود عمل حقيقي من الحكومة لدعم المزارعين، حيث حددت الحكومة سعر القمح بـ٦١ ليرة للكيلو الواحد، وهو سعر لا يتناسب مع المصاريف مع ضغط النفقات الزراعية على الفلاح ما يضطره إلى اللجوء إلى زراعة الكزبرة التي تصل أسعارها إلى ٢١٠ ليرات للكيلو الواحد.

وكان لظروف الأزمة الدور الأبرز في تقليص المساحات المزروعة وخاصة في المناطق الريفية للحسكة والقامشلي، حيث عجز الكثير من الفلاحين عن زراعة أراضيهم نتيجة ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج،

وهنا يرى أستاذ الاقتصاد في جامعة دمشق والمدير السابق للمكتب المركزي للإحصاء الدكتور شفيق عربش أننا بحاجة لإعادة النظر بشكل جوهري بكل الخطة الزراعية في سورية، حيث إن القول بوجود محاصيل إستراتيجية غير القمح هو كلام خاطئ، فلو سلمنا في إنتاجنا الزراعية أن مستلزمات الإنتاج مجانية وعمل الفلاح مجاني، فلا يحصّل ثمن المياه التي يصرفها على زراعته.

موضحاً في تصريح لـ«الوطن» أن الوارد المائي في سورية وصل إلى حدود ١٧ مليار متر مكعب خلال العام ٢٠١٠، استخدم منه للزراعة نحو ١١ مليار متر مكعب،

وكان تكلفة الإنتاج الزراعي بسعر السوق حينها ٥٥٠ مليار ليرة سورية، فإذا افترضنا أن مستلزمات الإنتاجية كافةمجانية فسوف يتوقف سعر المتر المكعب من الماء بـ٥٠ ليرة سورية على حين كان المتر المكعب من مياه بقين بعشرة آلاف ليرة سورية في العام ٢٠١٠.

واعتبر عربش أن الخطة الزراعية غير موفقة ورغم ذلك لا تزال الحكومة متمسكة بها على الشكل الحالي، على الرغم من أن الأزمة أثبتت أن القمح هو السلعة الإستراتيجية الوحيدة في سورية لأنها تضمن الأمن الغذائي والمساهمة باستقلال قرارها.

وأشار عربش إلى أن في آلية دعم الفلاح خللاً ولم تتغير، متسائلاً: أين إنتاج القمح الذي تحدثوا عنه في بداية الموسم؟ ولماذا لم تتمكن الجهات المختصة من شراء الأقماح من المزارع بالسعر المناسب، لتلجأ بعد ذلك إلى الاستيراد، وهو موضوع كبير يحمل في طياته الفشل الإداري والفساد؟

بدوره أوضح مدير صندوق الدعم الزراعي في وزارة الزراعة زياد جباوي في تصريح لـ«الوطن» أن دعم محصول القمح مستمر حتى تاريخه، على حين توقف دعم باقي المحاصيل، منذ العام ٢٠١٢، حيث كان العام ٢٠١٣ آخر موسم لدعم محصول القطن، وتوقف دعم محصول الذرة قبله بعامين، مضيفاً: إن دعم محصول القمح يتم عن طريق مؤسسة إكثار البذار بفارق السعر، حيث يتم دفع فارق التكلفة لمؤسسة إكثار البذار بأسعار مخفضة للفلاح لدعم زراعة القمح.

وكانت منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة «فاو» وبرنامج الأغذية العالمي قد حذرتا، من أن إنتاج القمح في سورية أقل من مستوياته المعهودة قبل الأزمة بـ٤٠٪، وبحسب «الفاو» فإن الإنتاج يعتبر في أدنى مستوى له منذ ٢٥ عاماً، حيث يعاني الإنتاج الزراعي في سورية نقص المحروقات واليد العاملة الزراعية، وارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، إضافة إلى الأضرار الكبيرة التي لحقت بالبنية التحتية للقطاع الزراعي، هذا إضافة إلى موسم الجفاف الذي لحق بالموسم الزراعي خلال العام ٢٠١٤ ما تسبب بتقلص المساحات المزروعة.

تاميكو في ٢٠١٦: آلات من ثمانينات القرن الماضي تجعل من الخطة الإنتاجية «حلماً»

الوطن

تعاني شركة تاميكو الكثير من الصعوبات كضعف الإنتاجية بسبب غياب عمال الإنتاج إضافة إلى صعوبة نقل المواد الأولية والإنتاج الجاهز من مكان لآخر، كما كان لعدم الاستقرار في العمالة سبب في معاناة الشركة، وبناء عليه عمدت الشركة إلى وضع أولويات لخطتها للعام ٢٠١٦ تتمثل في تطوير سلة الإنتاج السلعي من المواد الأساسية بناء على موافقة صادرة من الحكومة.

وأوضحت تاميكو في مذكرة أرسلتها لوزارة الصناعة أنها تحتاج إلى نحو ٢٧٠ مليون ليرة لاستبدال وتجديد الآلات فقط ولاستكمال إعادة تأهيل معمل الأدوية في باب شرقي، مبينةً أن استكمال تجهيز صالة الإنتاج الجديدة بما يتوافق مع متطلبات الصناعة الدوائية أصولاً يحتاج إلى اعتماد قدره ١٢ مليون ل.س على حين بلغ الاعتماد المرصود من وزارة المالية ٥ ملايين ل.س.

على حين أوضحت الخطة أن بناء مستودعات للخطوط الإنتاجية الجديدة ومستلزمات الإنتاج والبضائع الجاهزة يحتاج إلى اعتماد قدره ١٢ مليون ل.س، مؤكدة أن الهدف من هذا العمل هو مواكبة التوسع الذي يشهده نشاط الشركة والحاجة إلى توافر هذه المستودعات الكافية لتأمين احتياجات العمليات الإنتاجية ومستلزمات المواد الأولية إضافة إلى تأمين المساحات الكافية لتأمين تخزين البضائع الجاهزة وكذلك لتوضع الآلات والمعدات الإنتاجية الجديدة والتجهيزات التي تم سحبها من مقر الشركة الرئيسي في المليحة والتي يتم إعادة تأهيلها للاستفادة منها ووضعها موضع الاستثمار الفعلي. علماً بأن الشركة تقوم حالياً باستئجار مستودعات لإنجاز أعمالها مما يرتب تكاليف مالية وأعباء تنعكس سلباً على الأرباح.

وبينت الخطة الإنتاجية لقسم الكبسول استناداً إلى الطاقة الإنتاجية المحدودة للآلتين المستخدمتين حالياً والتي يعود تاريخ صنعهما إلى ما يزيد على الأربعين عاماً وعدم توفر القطع التبديلية اللازمة لهما وخاصة علب السرعة، مما يؤدي إلى استحالة تحقيق الخطة الإنتاجية الموضوعة وتلبية احتياجات السوق علماً بأن الطاقة الإنتاجية لهاتين الآلتين ٨٨,٥ مليون كبسولة سنوياً.

وتخطط الشركة لرفع الطاقة الإنتاجية لقسم الكبسول لتغطية نسبة أكبر من احتياجات القطاعين العام والخاص في السوق المحلية من المستحضرات، إضافة إلى التنويع في أصناف الأدوية ولاسيما المضادات الحيوية.

وبنيت الخطة الإنتاجية لقسم الأقراص استناداً إلى الطاقة الإنتاجية المحدودة للآلة المستخدمة حالياً والبالغة ١٦٤ مليون قرص سنوياً وباعتبار أن الآلة المستخدمة في قسم الأقراص هي آلة وحيدة يعود تاريخ صنعها إلى الثمانينيات من القرن الماضي مما يتعذر معه إنتاج تشكيلة واسعة من المستحضرات الدوائية لتلبية احتياجات السوق المحلية الأمر الذي جعل الهدف الأساسي هو رفع الطاقة الإنتاجية لقسم الأقراص لتغطية نسبة أكبر من احتياجات القطاعين العام والخاص في السوق المحلية من المستحضرات مع التوسع في أصناف الأدوية.

وتعتبر مستحضرات التحاميل من المستحضرات الدوائية المطلوبة في السوق المحلية، وقد توقفت الشركة عن إنتاج مستحضرات التحاميل نظراً لموقع الشركة في محيط منطقة المليحة وهي منطقة ذات ظروف أمنية خاصة، وكذلك الأعمال التخريبية التي تعرضت لها الشركة من سرقة وتخريب وغيره وتدمير البنية التحتية والخطوط الإنتاجية الأمر الذي استدعى إدراج شراء هذا الخط في خطة الشركة لتأمين حاجة السوق المحلية من هذه المستحضرات، علماً بأن هذا الخط يعتبر من الخطوط الإنتاجية التي تحقق ريعية اقتصادية جيدة.

بدء تطبيق قرار المستوردات الجديد.. ومسؤول في «الاقتصاد»: سيلجأ التجار إلى تجزئة الإجازات للهروب من المؤونة

محمد راكان مصطفى

بدأ أمس العمل بالقرار رقم ٧٠٣ المتعلق بوضع آلية جديدة لمنح وتمويل إجازات الاستيراد.

وفي تصريح لـ«الوطن» كشف مصدر مسؤول في وزارة الاقتصاد أن تطبيق القرار سوف يلزم التاجر المستورد بدفع ثمن بضاعته لأكثر من مرة، أول مرة للشركة صاحبة البضاعة وفي المرة الثانية للمصرف المركزي على شكل مؤونة، مع تأكيده أن التاجر لن يقبل بتجميد مبالغ كهذه من دون وضع فوائد عليها سوف يتم بالنهاية تحميلها على أسعار البضاعة ما يجعل المواطن هو المتحمل الأكبر للسلبيات الناجمة عن تطبيق هذا القرار.

مشيراً إلى أن القرار ألزم مستوردي بعض المواد الأساسية المحددة التي تزيد قيمتها على ١٠٠ ألف يورو بإيداع نسبة ٥٠٪ من قيمة مشروع إجازة الاستيراد بالليرات السورية كحد أدنى مقابل الحصول على ميزة تثبيت سعر الصرف الذي يتم على أساسه تمويل إجازة الاستيراد وبحدود المبلغ المودع بالليرات السورية، على حين تم إلزام مستوردي بعض السلع الأخرى المحددة بموجب القرار على إيداع نسبة ١٠٠٪ من قيمة مشروع إجازة الاستيراد بالليرات السورية كمؤونة للاستيراد استناداً إلى سعر الصرف المحدد من مصرف سورية المركزي بتاريخ إيداع المبلغ، بحيث يتم تحرير هذه المؤونة في حال إتمام عملية الاستيراد أو في حال إلغاء الإجازة أصولاً، أما بالنسبة لباقي المواد سيستمر العمل بآلية منح وتمويل المستوردات كما هو معمول به حالياً كالأدوية لكيلا يتسبب القرار بتأخير استيرادها ونقصها من الأسواق.

موضحاً أن هذا القرار ينفذ على المستوردين بمبالغ تزيد قيمتها على ١٠٠ ألف يورو، ما سوف يدفع التجار إلى تجزئة إجازاتهم إلى أجزاء كل جزء أقل من ١٠٠ ألف يورو، أو أن يقوم التاجر المستورد بالحصول على الموافقة باستخدام أكثر من اسم، كل واحد بقيمة أقل من ١٠٠ ألف يورو، للتهرب من دفع المؤونة، ما من شأنه فتح باب جديد للتلاعب والفساد.

مشيراً إلى أن صاحب اقتراح الآلية هو وزير الاقتصاد همام الجزائري، وأنه بناء على طلبه تم العمل وإصدار القرار من مصرف سورية المركزي، وذلك بهدف تنظيم الطلب على القطع الأجنبي والتخلص من حالة عدم المصداقية المتعلقة بالموافقة على منح إجازات الاستيراد، وسحب أكبر كمية من السيولة من الأسواق الأمر الذي من شأنه الحد من المضاربة بالقطع الأجنبي.